

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: التسيير المالي للمؤسسات



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: 2022/.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر المهني
إعداد الطلبة:
برباش النواري
حفاف البشير

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات
دراسة ميدانية لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة
(مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. نوي نور الدين
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. عز الدين عبد الرؤوف
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مهني بوريش

السنة الجامعية : 2022/2021



إهداء

أهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتي
الذين وقفوا إلى جانبي طيلة المشوار الدراسي
إلى رفيقي دربي اللذان لم يبخلا علي بدعواتها والدي الكريمين
إلى الزوجة الفاضلة التي هي سند لي
إلى أولادي وإخوتي وأخواتي
إلى زملائي وأساتذتي ومعلمي
إلى كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة طيبة

البشير حفاف

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى
إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما
إلى الزوجة العزيزة

إلى سعادة البيت وفرحتها أولادي
إلى جدتي الكريمة أطال الله في عمرها
إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم وأزواجهم
إلى كل الأهل والأقارب
إلى كل معلمي وأساتذتي عبر أطوار الدراسة
إلى كل الزملاء والأصدقاء دون استثناء
إلى وطني الحبيب الجزائر.

النواري برباش

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم
الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وأمدنا بالقوة والعزم على إتمام دراستنا
والشكر إلى أستاذنا المشرف على ما قدمه لنا من نصائح وإرشادات ومن خلاله
لكل معلمينا وأساتذتنا،
نتقدم بالشكر الجزيل لجميع زملائنا في الدفعة و إلى كل من قدم لنا يد العون.

النواري والبشير

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
المقدمة:	أ.....
الفصل الأول: التحليل المالي	4.....
تمهيد	5.....
المبحث الأول: طبيعة التحليل المالي	5.....
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	5.....
المطلب الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي	13.....
المطلب الثالث: خطوات واستعمالات التحليل المالي	18.....
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي	21.....
المطلب الأول: القوائم المالية	21.....
المطلب الثاني: النسب المالية	31.....
المطلب الثالث: المؤشرات المالية	39.....
خلاصة الفصل	44.....
الفصل الثاني: دراسة حالة وحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة (وحدة مطاحن الحضنة)	45.....
تمهيد:	46.....
المبحث الأول: البطاقة الفنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (مطاحن الحضنة)	46.....
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة	46.....
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة	48.....
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة):	49.....
المبحث الثاني: عرض القوائم وتحليل الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة 2019-2020	54.....
المطلب الأول: عرض القوائم المالية	54.....
المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)	60.....
خلاصة الفصل:	68.....
الخاتمة	69.....
قائمة المراجع:	71.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
30	الخصائص النوعية للقوائم المالية	01
54	ميزانية المركب الصناعي التجاري بالمسيلة جانب الأصول (2020-2019)	02
56	ميزانية المركب الصناعي التجاري بالمسيلة جانب الخصوم (2020-2019)	03
57	جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة (2020-2019)	04
59	الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة جانب الأصول (2020-2019)	05
59	الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة جانب الخصوم (2020-2019)	06
61	حساب رأس المال العامل	07
61	أنواع رأس المال العامل	08
63	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	09
63	الخزينة الصافية	10
64	حساب نسب السيولة	11
65	حساب نسب النشاط	12
66	حساب نسب المديونية	13
67	حساب نسب التوازن الهيكلي	14

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	01
25	الخصائص النوعية للقوائم المالية	02
27	أهداف القوائم المالية	03
29	عناصر القوائم المالية	04
53	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة)	05
60	التمثيل البياني للميزانية (2020-2019)	06

المقدمة:

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، فأصبح من الضروري على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وإبراز وتوضيح نقاط القوة والضعف ومعاينتها.

1- طرح الإشكالية:

إن عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لها أهمية بالغة، حيث أصبح من الضروري إجراء تحليل للقوائم المالية مما يمكن من إعطاء صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة، ومن الأساليب المستخدمة في عملية التشخيص نجد أسلوب التحليل بالمؤشرات والنسب المالية، ومن خلال هذا سوف نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- هل للتحليل المالي دور في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي؟

- ماهي أدوات التحليل المالي؟

- كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية التشخيص؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

التحليل المالي وسيلة ضرورية وفعالة في التسيير داخل المؤسسة.

أدوات التحليل المالي ركيزة أساسية في عملية التشخيص المالي .

3- المنهج المتبع:

الجانب الأول جانب نظري والجانب الثاني تطبيقي، حيث تطرقنا في الجانب النظري معرفة المصطلحات والمفاهيم، أما الجانب التطبيقي يتمثل في إسقاط مختلف المعارف النظرية في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول، ومنهج دراسة الحالة أو دراسة ميدانية في الفصل الثاني .

4- أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بواسطة المعلومات والبيانات المتوفرة ويتم ذلك بالتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لمعرفة وضعية المؤسسات المالية. وكيفية الاستفادة من التحليل المالي للمؤسسات والتنبؤ بمستقبل المؤسسة المالي.

5- الدراسات السابقة:

- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات دراسة حالة مطاحن الحضنة 2014-2015 للطالبين: تيطراوي محمد وخذون مداني جامعة المسيلة 2014-2015.

هذه الدراسة عالجت الإشكالية التالية :

ماهو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى تعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات باعتماد المنهج الوصفي، والقيام بدراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- المؤسسة استطاعت خلال الفترة (2014-2015) أن تحقق قيم موجبة لرأس المال العامل والخزينة وقيم سالبة لاحتياجات رأس المال العامل.
- المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها .
- نسب ربحية المؤسسة في سنة 2015 أكثر منها في سنة 2014.
- نسب النشاط تبين ان المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها.
- نسب المديونية تبين ان المؤسسة لم تستطع تغطية جميع أصولها الثابتة بسبب زيادتها.

- دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي (2011-2012-2013-2014) - علاق فاطمة -جامعة حمه لخضر- الوادي.

هذه الدراسة عالجت الإشكالية التالية :

- ماهو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية ؟
وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودورة الإستغلال؟

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى تعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات باعتماد المنهج الوصفي، والقيام بدراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز بالوادي، وقد توصلت هذه الدراسة غلى النتائج التالية :

-التسيير الجيد للذمة المالية وذلك بالمحافظة على التوازن المالي .
- المؤسسة تعاني من تضخم عناصر استغلالها وهذا ما يظهره رأس المال العامل 44 % .
- خزينة وظيفية موجبة .

- مؤشر رقم الأعمال 29% دليل على توسيع الحصة السوقية للمؤسسة.
- القدرة على خلق التوازن بين سوقها التجاري القبلي والبعدي .
- لم تستطع تحقيق أرقام موجبة للنتيجة الصافية (خسارة لسنتين متتاليتين).

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة

- إن الدراسة التي قمنا بها تعالج موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات، وقد قمنا بجمع المعلومات حول التحليل المالي وأدواته في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد قمنا باعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة) بالمسيلة للفترة (2019-2020) وقد خلصت دراستنا إلى:

-التعرف على المركز المالي للمؤسسة خلال سنتي الدراسة والمقارنة بينهما.
-دور النسب والمؤشرات المالية في معرفة مكانة المؤسسة مقارنة مع مؤسسات أخرى.

الفصل الأول:
التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي أحد أدوات تشخيص الوضعية المالية في الماضي والحاضر للمؤسسة، واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال تحليل القوائم المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر فعالية، والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ولتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، وهذا من خلال الدراسة المالية وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة والتي سنتطرق إليها من خلال المبحثين التاليين: المبحث الأول: طبيعة التحليل المالي والمبحث الثاني أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: طبيعة التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المهمة بالنسبة للمؤسسة نظراً لأهميته في تحليل نشاطها، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للقوائم المالية والبيانات المحاسبية حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى :

- ماهية التحليل المالي .
- مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي .
- خطوات واستعمالات التحليل المالي .

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة التغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر أهمها:

التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹

1 - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 13.

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹

التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال:
القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.

الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة².
كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه:

عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة³.

من خلال ماسبق ذكره يعرف التحليل المالي: على أنه عبارة عن معالجة منظمة يقوم بها المحلل المالي للبيانات المتاحة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وكذلك الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل .

الفرع الثاني: تطور التحليل المالي

1- نشأة التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة فظهور في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض

1 - احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 49.

2 - أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الإدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص 125-126

3 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 22.

الدراسات النسبية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة، ولقد كان لازمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) اثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات التي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي نشرتها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي، ودراسة الحالة المالية للمؤسسة المالية لعدة سنوات متعاقبة اقلها 03 سنوات وأصبح احدها يكمل الآخر¹.

2- أسباب نشأته:

تشير المراجع العلمية غالى أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:²

1- الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرت الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع من مؤسسة فردية صغيرة إلى مؤسسة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود المؤسسات مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية حقوق المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى

1 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي، ج 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 13-14.

2 - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص

التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3- الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثماراتهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية.

ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4- الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالبنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية، وعلى ضوء نتائجها تمنح البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد انشأت العديد من البنوك وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة المساعدة للبنوك.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المشروع في الحاضر وما سيكون عليه المستقبل فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المشروع والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها لذلك يركز المحلل على دراسة المصروفات والإيرادات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية سواء كانت هذه العوامل سلبية أو ايجابية، باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية وبالتالي مساعدة الإدارة على اتخاذ الإجراءات المستقبلية لتفعيل العناصر الايجابية وتقليص السلبية منها، أما إذا كان موضوع التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قدرة المشروع على تسديد التزاماته في المستقبل وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم ومقدرة أصول المشروع على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة¹.

1 - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 14

بالإضافة إلى ما سبق فإن التحليل المالي يحقق الأهداف التالية:

1- بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى¹:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
 - تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل.
 - تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
 - الاستفادة من نتائج التحليل لأعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
 - التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
 - يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
 - تقييم ملاءمة الشركة في الأجل الطويل والقصير
- 2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف نذكرها في مايلي²:
- إجراء ملاحظات حول العمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
 - تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
 - تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض
 - الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

الفرع الرابع: أهمية التحليل المالي ووظائفه وأنواعه

أولاً: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط التالية³:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.

1 - عدنان تاية النعيمي وإرشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21-22.

2 - عدنان تاية النعيمي، مرجع سابق، ص 21-22.

3 - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3.

- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

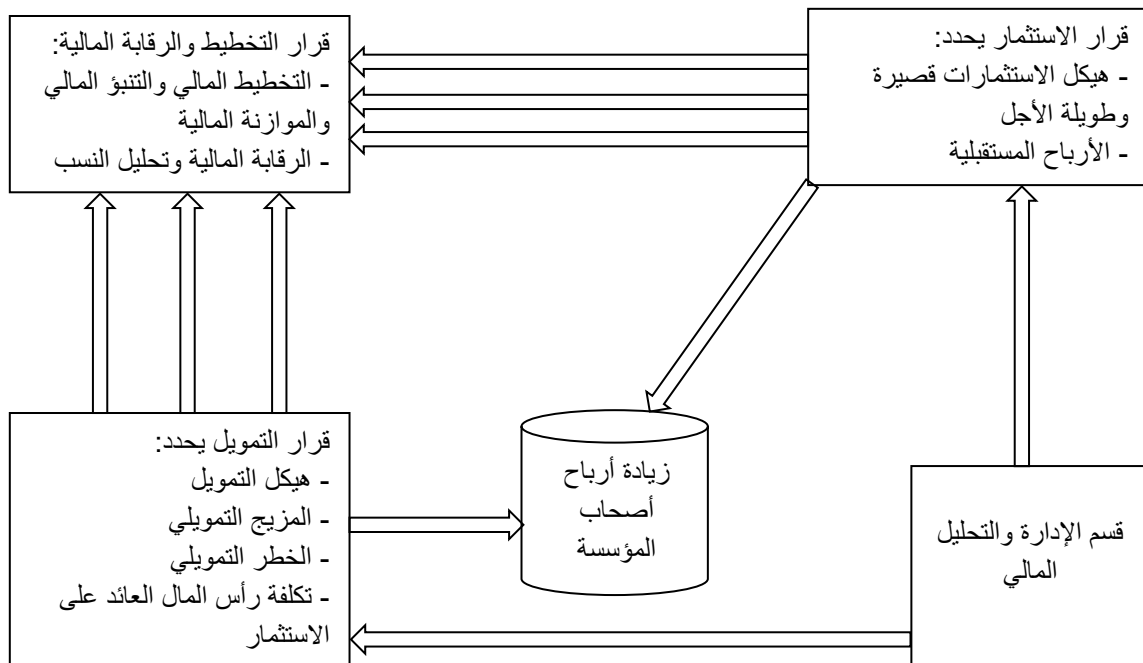
ثانيا: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف يعتمد عليها في عملية التحليل المالي وترتكز في مجملها حول¹:

- 1- **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو العائد بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من القرارات التي تحددها سياسات المؤسسة.
- 2- **اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازه.
- 3- **اتخاذ قرار التمويل:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويل أفضل.
- 4- **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:**

من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

والشكل التالي رقم (01) يوضح المخطط العام لوظائف التحليل المالي:



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص 21

1 - محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 21.

من خلال المخطط يمكن القول أن المحلل المالي يمكنه تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة من خلال القيام بالوظائف التالية¹:

- أ- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- ب- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل وكذلك توجيه استخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- ج- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملاءمة من تمويل قصير وطويل الأجل، وكذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

ثالثاً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر، هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس نذكر ما يلي²:

- 1- الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:
 - أ- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل الداخلي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.
 - ب- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات، ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.... الخ
- 2- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

- أ- التحليل الراسي (الثابت أو الساكن):

1 - خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص 96
 2 - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 28-31

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل راسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر وإلى مجموع مجموعة جزئية منها.

ب- التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية، وخلافاً للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل راسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها)، وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.

المطلب الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات باتباع منهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي وتحقيق أهدافه، وللحكم على كفاءة نتائج التحليل لا بد من الإعتدال على مجموعة من المعايير وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز لا بد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي اقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفر مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بالمعلومات التي يعتمد عليها¹.

- بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع المعلومات يستقى منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وان تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة، والملاءمة من جهة أخرى.

- إن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

أ - أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها.

ب - أن يبين الفروض التي تبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة².

1 - محمد مطر، التحليل المالي الانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2000، ص 4

2 - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 23

ج - أن لا يقف المحلل المالي عن مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد التشعب في تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

يتمتع المحلل المالي بالدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد إن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدر الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقرار المستقبل¹.

بالإضافة إلى ما سبق يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي²:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يكون استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، حيث تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:

- 1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

1 - محمد مطر، مرجع سابق، ص 5

2 - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 9

- 2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:
يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
- 3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.
إذا كان الهدف من تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول الجارية وأنواعها المختلفة لفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.
- 4- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.
هذه الخطوات تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل¹.
- 5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار والإجراء المطلوب.
تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية حيث تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة الواجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.
- 6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، فلا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.
- 7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- 8- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.
- 9- وضع التوصية المناسبة بشأن التحليل.

1 - أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 176-178

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد إن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا القليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاؤها كليا.

ويجب على المحلل عند كتابة تقريره مراعاة ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه أيضا مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي اسندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك لكي يتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وإبداء راية إذا اختلف مع المحلل، ومن المناسب أن يتضمن تقرير المحلل البنود التالية:

- ا - معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.
- ب - المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.
- ج - الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت إستنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.
- د - تحديد الايجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
- هـ - الاستنتاج الذي يخرج به المحلل بنتيجة العمل التحليلي الذي قام به¹.

الفرع الثالث: معايير التحليل المالي

1- مفهوم معايير التحليل المالي:

تعرف معايير التحليل المالي علي أنها عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملاءمة نسبة معينة أو رقم ما.

2- أنواع معايير التحليل المالي: هناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها²:

أ- المعايير المطلقة:

هي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية، وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرين لدراسة حالة معينة، ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار، فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة

1 - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص 178-179

2 - سعود العامري، عبد الستار صباح، الإدارة المالية: أطر نظرية وعملية، ط 3، دار وائل للنشر، عمان 2007، ص 53-54

من الكشوفات الخاصة لمنشأة معينة هي 1.3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها وبالبالغة 1.2

ب- المعايير التاريخية:

هذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة، فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد للأعوام الماضية، حيث يبدي المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

ج - المعايير المستهدفة:

تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة، ويمكن للمحلل إن يقارن ما هو متحقق فعليا وما هو مخطط له إن يحصل أو يتحقق، فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المحققة فعلا والتي تفترض إن تكون 8% يعني أن الربحية المحققة اقل مما هو مخطط له.

د - المعايير الصناعية:

هذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة والمتماثلة عادة في النشاط، حيث تقوم معظم الشركات في العالم انام يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير، ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

3- خصائص معايير التحليل المالي¹:

- أن يكون المعيار واقعا ويمكن تنفيذه.
- أن يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى إن يبقى ثابتا لا يتغير من فترة لأخرى.
- أن يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام، وان لا يكون له أكثر من تفسير.

4- استخدام معايير التحليل المالي:

- يمكن استخدامها في النقاط التالية²:
- تفسير الظواهر المالية المختلفة واعطائها وصفا كميا.

1 - مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زياد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 15

2 - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص 173

- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي.
- كشف الانحراف.
- قياس النتائج الفعلية الى النسب المعيارية.

المطلب الثالث: خطوات واستعمالات التحليل المالي

عند القيام بعملية التحليل يتبع المحلل المالي عدة خطوات في عملية تحليله، كما أن التحليل المالي يستعمل لخدمة أغراض متعددة وتحقيق نتائج مختلفة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة، وتستفيد من التحليل عدة جهات وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يمكن اتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي¹:

- أ- تحديد الأهداف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي.
- ب- جمع البيانات وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر.
- ت- تحليل أدوات التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.
- ث- تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
- ج- قراءة النتائج وتفسيرها لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: استعمالات التحليل المالي

1- مجالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها²:

- أ- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه

1 - شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهراني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص 44-45

2 - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: التمويل، الاستثمار، التخطيط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 57

من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

ب - التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وسنداتها، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

ج- تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما، وفي حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المراد شراؤها كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

د - تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

هـ - التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع وذلك من خلال الاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

لاشك أن أي مشروع يلد ويترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقاً لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة

ومستوى الحاجة إليها، ويمكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل المالي إلى ما يلي¹:

أ- المستفيدون داخل المؤسسة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، حيث يلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إداري إلى آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، وتستخدم هذه الفئة نتائج التحليل المالي في الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة وكذا الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات.

ب- المستفيدون من خارج المؤسسة:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل المالي مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناءا عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، أجهزة الضريبة، أجهزة التخطيط الحكومي وغيرها.

3- نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة²:

أولاً: نتائج التحليل الخارجي:

باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون احد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة

1 - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 17-18

2 - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12-13

- مقارنة وضعية التحليل

- مقارنة المركز المالي للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها وأضعفها.

ثانياً: نتائج التحليل الداخلي:

يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل.

- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلاً بواسطة المديونية.

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي عند قيامه بمعالجة البيانات الواردة في القوائم المالية مجموعة من الأساليب

والأدوات لتحويل هذه البيانات إلى معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ،ومن بين هذه الأساليب

والأدوات نجد:

- أسلوب التحليل بمؤشرات التوازن.

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.

المطلب الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون

والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية

المتعلقة بالمؤسسة، كما أن القوائم المالية تعتبر أهم مخرجات النظام المحاسبي في عرض منظم للبيانات

والمعلومات المالية والعلاقة بين القوائم المالية الأساسية مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها

البعض، كما أنها مكملة لبعضها البعض لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبى كافة

احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

1- الفرع الأول: تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية هي مجموعة من البيانات المالية التي يتم عرضها ضمن قوائم مخصصة للشركة، حيث تحتوي هذه القوائم على بيانات بالعمليات المالية المتعلقة بالشركة مثل: الميزانية العمومية، دخل وإرباح الشركة، التدفقات النقدية وكافة المعلومات المتعلقة بحركة الأموال.

حيث تعد هذه القوائم هي المرجع المحاسبي للأنشطة التي تقوم بها الشركة حيث يتم تطبيق مبدأ المحاسبة.

كما تعرف بأنها بيانات تنظيم بناء الإجراءات بشكل منطقي يهدف إلى نقل معلومات عن المكونات المالية للشركة، وقد تكون هذه المعلومات عن وقت محدد وكذا قد تساهم في توضيح الحالة المالية العامة للشركة او في وقت زمني محدد.

تمثل القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل جيد لا بد أن تتميز بخصائص معينة.

إن القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية¹. بالإضافة إلى ذلك يمكن القول بان القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد ان يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها².

وتعرف أيضا القوائم المالية: تقارير مكتوبة عن الحالة للشركة ويتضمن هذا التقرير قائمة الدخل وبيان الميزانية العمومية وبيان تغيرات صافي القيمة وبيان التدفق النقدي، وتعد إعداد البيانات المالية الخطوة الأولى لإنشاء نظام الإدارة المالية، حيث يجب التخطيط لإعداد البيانات المالية بشكل شهري وذلك للقدرة على الإدارة بشكل استباقي.

1 - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص20

2 - سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 20

الفرع الثاني: أنواع وخصائص القوائم المالية

أولاً: أنواع القوائم المالية

تتنوع القوائم المالية في علم المحاسبة التي يتم إعدادها من خلال المحاسب المالي وفقاً لمبادئ محاسبية مقبولة في الشركة، وذلك قصد استفادة من مختلف الأطراف منها فيما بعد.

وتتمثل أنواع القوائم المالية في علم المحاسبة (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – بيان الدخل الشامل – قائمة التدفقات النقدية – بيان حقوق المساهمين) .

1- قائمة الدخل: قائمة الدخل بالانجليزية income statement هي من القوائم المالية التي تهدف إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، أي هي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، لإعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل أي تحليل مقارنة أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها، وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة، وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها: -

- حساب التشغيل للمشاريع الصناعية
- حساب المتاجرة للمشاريع التجارية
- حساب الخسائر والأرباح
- حساب التوزيع

تكمن أهمية قائمة الدخل في:

- إنها تمكن المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم
 - تسهيل مهمة الدائنين في رقابة المؤسسة لضمان أموالهم
 - تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمارات في مختلف المشاريع
- تستخدم في عرض صافي الشركة وذلك من خلال فترة مالية معينة، كما يتم بيان هذه الفترة التي تغطيها قائمة الدخل في عنوانها، بالإضافة إلى وضع إيرادات الشركة أو المؤسسة ونفقاتها في الفترة المذكورة وكذلك قيمة الأرباح أو الخسائر المترتبة على أنشطة الشركة أو المؤسسة.

2- قائمة المركز المالي : تعرف أيضا بالميزانية العمومية بالإنجليزية balance sheet، تعتبر احد القوائم التي تعبر عن صورة المؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد. وتقسم قائمة المركز المالي إلى قسمين:

- القسم الأيمن: يمثل الموجودات أي الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.
- القسم الأيسر: يمثل المطلوبات وحقوق المساهمين وهو يبين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

تعد قائمة المركز المالي لفترة زمنية معينة هي الفترة المحاسبية وتتضمن ما يلي (الأصول- الالتزامات - حقوق الملكية).

يجب توضيح هذه العناصر لمعرفة محتويات كل عنصر واحتساب إجمالي رأس المال العامل.

3- بيان الدخل الشامل: يعتبر بيان الدخل الشامل احد أهم القوائم المالية للأطراف الخارجية حيث يحتوي هذا البيان على عنصرين أساسيين والمتمثلين في صافي الدخل والدخل الشامل الآخر.

1- صافي الدخل: الذي يؤخذ من قائمة الدخل.

2- الدخل الشامل الآخر: يكون بقيمة موجبة أو قيمة سالبة وهو يؤثر بدوره على حقوق المساهمين والأرباح المحتجزة.

4- قائمة التدفقات النقدية: تحتوي هذه القائمة على عرض التدفق النقدي الذي يحدث من نشاط الشركة أو المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية حسب أنشطة الشركة أو المؤسسة.

5- بيان حقوق المساهمين : هي القائمة التي توضح حقوق المساهمين من العناصر الأساسية التي تتكون منها المعادلة المحاسبية ويتم فيها عرض العناصر الخاصة بحقوق المساهمين هي أسهم الخزينة والأرباح المحتجزة.

ثانياً: خصائص القوائم المالية

لكي تعبر القوائم المالية عن صدق نتائجها لا بد أن تمتاز بالخصائص التالية:

- الوضوح: حيث توفر القوائم المالية البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات المالية بناءً على مضمونها الواقعي أي لا تكون معقدة.

- القدرة على المقارنة: حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها بهدف تحديد طبيعتها تجاه المركز المالي:

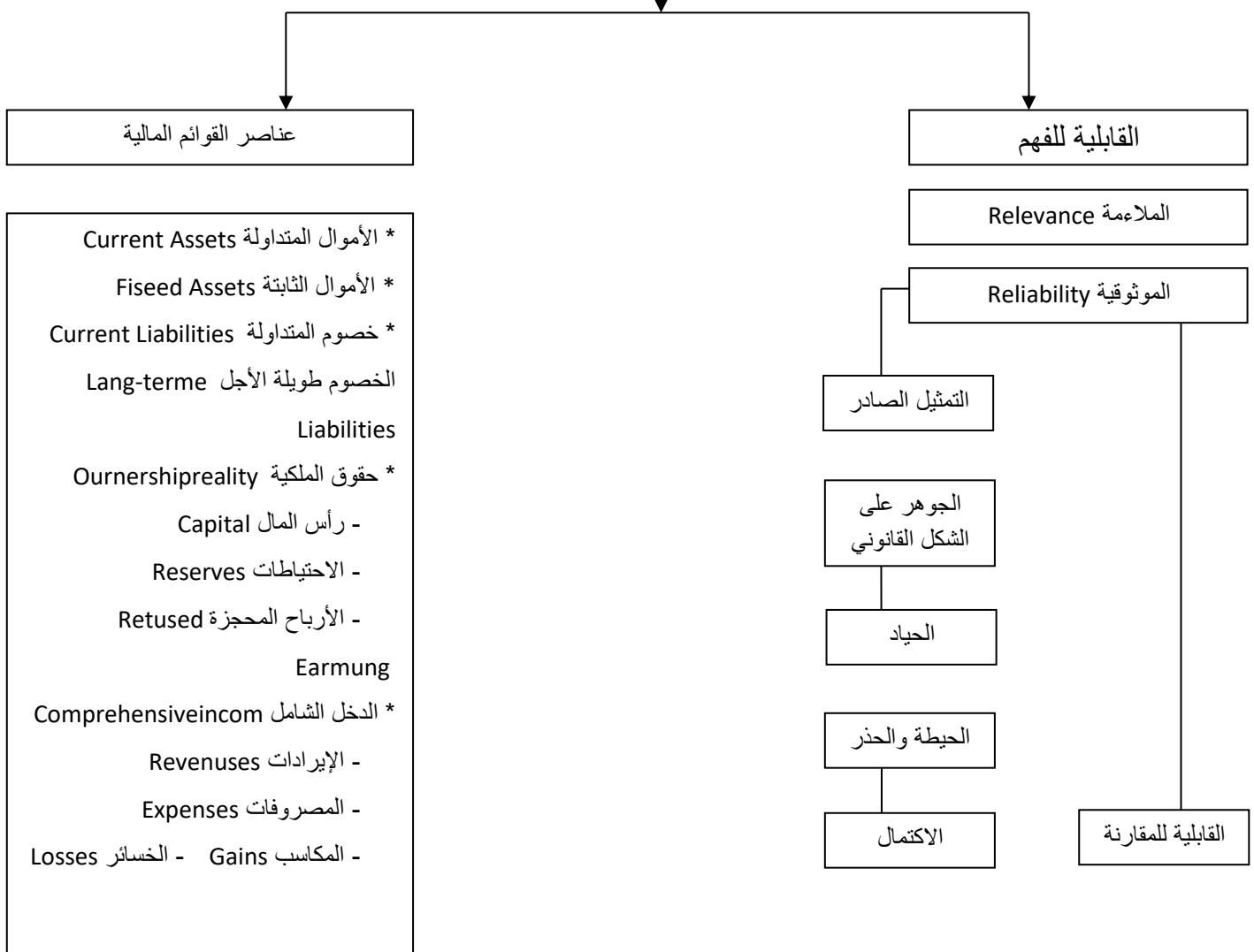
- الأهمية النسبية: حيث تحتوي القوائم المالية على كافة العناصر المهمة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

- الموثوقية: تعني صدق البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية والبعيدة عن التأثر بالأفكار الشخصية أو أفكار المسؤولين عن إعداد هذه القوائم .

- بالإضافة إلى ذلك تشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية.

الشكل التالي رقم(02) يوضح الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الشكل: الخصائص النوعية للقوائم



المصدر: يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله حلس ،المحاسبة الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002، ص 82 .

الفرع الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

أولاً: أهمية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية وسيلة اتصال بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات المالية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الدارة التنفيذية.

تعد القوائم المالية من أهم العناصر في بيئة العمل وذلك راجع للأسباب التالية:

- القوائم المالية مهمة في الإدارة المحاسبية وذلك راجع لان لها:
- القدرة على تقييم المراكز المتنوعة للتكلفة.
- تقوم الإدارة بتطبيق الرقابة على التكاليف.
- تحديد طبيعة العمل الذي سوف يتم تطبيقه في المستقبل.
- الدائنون يهتمون بمتابعة القوائم المالية للشركة خاصة انه يترتب عليها معرفة الدفعات قصيرة الأجل، وما إذا كانت للشركة القدرة على سداد التزاماتها في الفترات القريبة وذلك عن طريق القوائم المالية وكذلك تحديد نسبة السيولة المالية.
- ومن اجل تقييم الوضع المالي الحالي للشركة.
- القوائم المالية هامة بالنسبة للبنوك والمصارف حيث يسعى المصرف للتأكد من أمان المبالغ المالية المقترضة منه وكذلك تحديد مدى قدرة العملاء على سداد فوائد القروض بشكل منتظم.
- يستخدم البنك أو المصرف القوائم المالية للرقابة على الخطط.
- تحديد كمية الأوراق المالية وتحديد الأرباح والخسائر.
- الحكومة تستخدم الأوراق المالية لتحديد قيمة الضرائب المستحقة عليها بالإضافة إلى توفير المعلومات عن الشركة ومدى التزامها بالقوانين
- تساعد على دراسة الحالة الاقتصادية للدولة ككل.

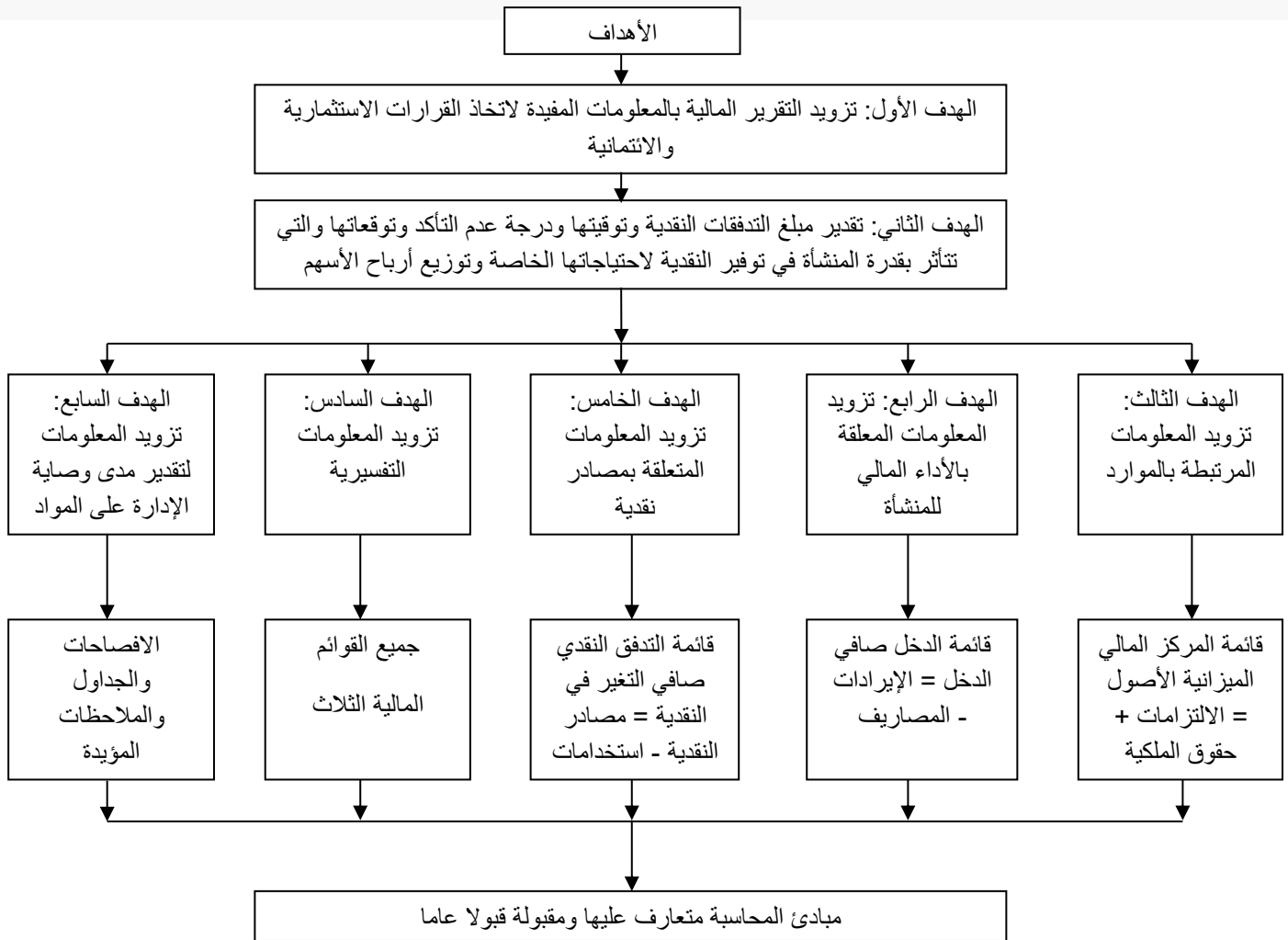
ثانياً: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي وأداء المؤسسة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة والجيدة ن، لذلك تنشأ

- أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، ومن أهم أهداف القوائم المالية نذكر ما يلي:
- تزود التقارير المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات.
 - الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة التي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ الرشيدة التي تحقق أهدافها¹
 - تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة لها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها²
 - تقدير مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها ودرجة عدم التأكد وتوقعاتها .
 - تزويد المعلومات المرتبطة بالموارد
 - تزويد المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة .
 - تزويد المعلومات المتعلقة بمصادر نقدية .
 - تزويد المعلومات التفسيرية .
 - تزويد المعلومات لتقدير مدى وصاية الإدارة على الموارد المتاحة
 - توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية او منح القروض المالية. والشكل التالي يوضح ذلك : الشكل رقم (03): يبين أهداف القوائم المالية

bernard affoournier . op – cit. p 13¹

² رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 145.



المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 94 .

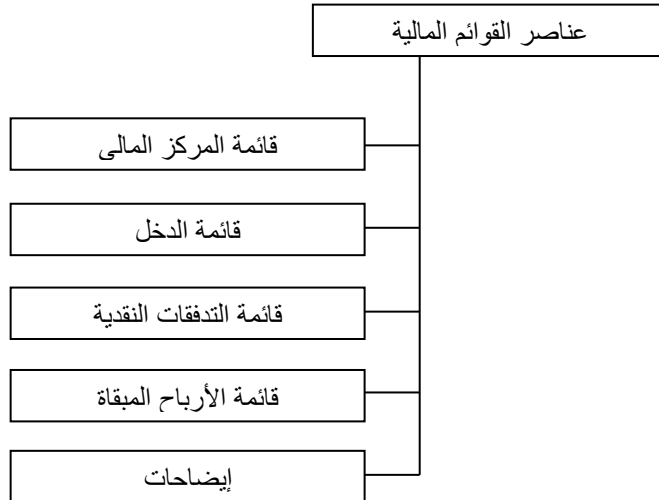
الفرع الرابع: عناصر القوائم المالية

كانت الميزانية تحتل مكانة بارزة في القوائم المالية الأخرى من حيث الأهمية من القرن 17 إلى غاية بداية القرن 20. باعتبارها تعكس المركز المالي للمؤسسة أو الشركة بالصورة القانونية، لكن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وازدياد دور المنظمات والاتحادات المهنية المحاسبية، حيث أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أنه من المهم جدا عرض صافي الدخل بشكل دقيق ومتوازن دون أي زيادة أو نقصان في البيانات.

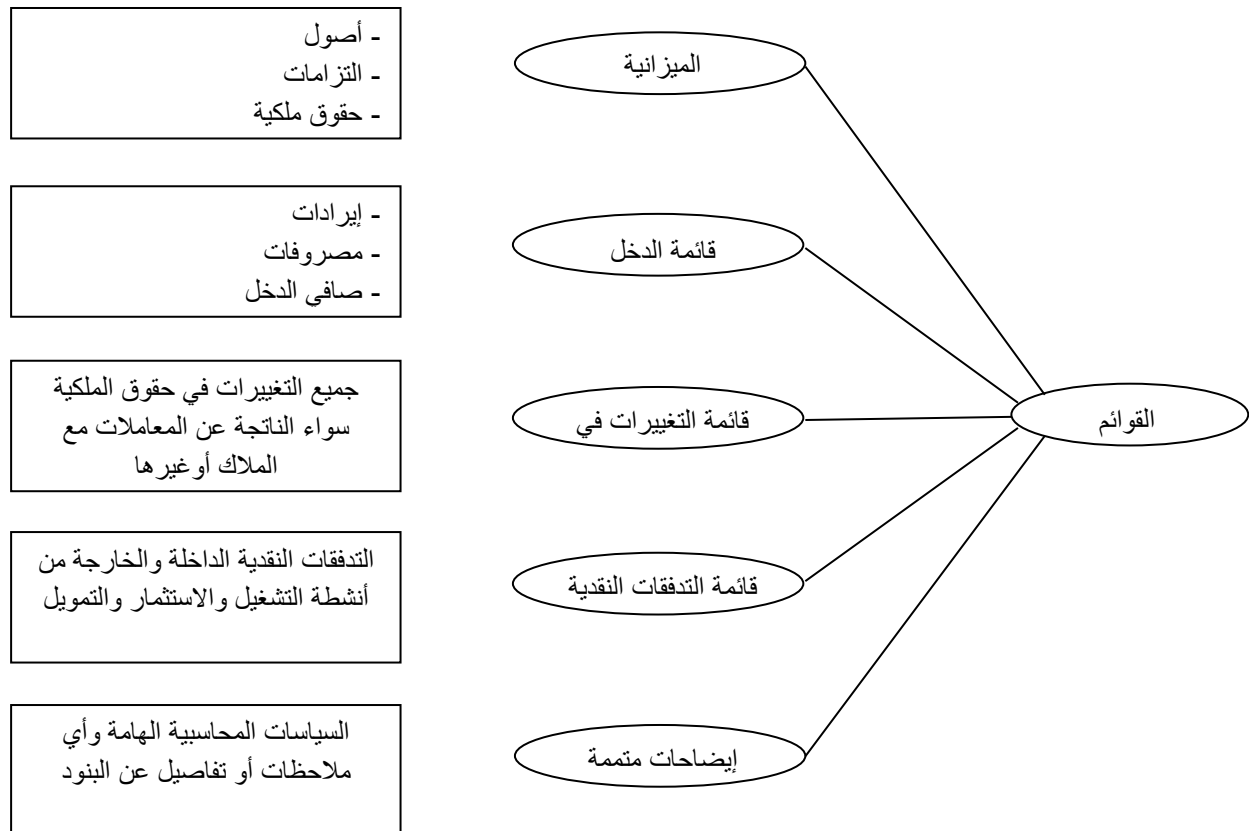
ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل اخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كهمزة وصل بين قائمتين متتاليتين، ومنذ ذلك الوقت حتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1973 تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها أكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهذا هو الضمان لسداد القروض وأعبائها، وتغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي

أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأربع في القوائم (الميزانية – الدخل – التدفقات النقدية – التغير في الملكية).

يجب أن تكون القوائم مرتبطة ومتكاملة ويمكن تلخيص مكونات القوائم المالية في الشكل التالي:



كما يمكن أن نعبر عن أنواع القوائم المالية بالشكل التالي رقم(04): عناصر القوائم المالية.



المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها (حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31 الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 53)

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث تجعل القوائم المالية تظهر بصورة واضحة وصادقة وعادلة¹:
وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في:

الجدول التالي رقم (01) يبين الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب ²	الملاءمة أو الدلالة ³	المصدقية والعدالة ⁴	القابلية للمقارنة ⁵
- لا تكون معقدة - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين	حتى تكون المعلومات مفيدة لأبد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار -تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه	- يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث، - أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن اللاتمرکز المالي بشكل عادل	- قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق ذكره

الفرع الخامس: مستخدموا القوائم المالية

ينقسم إلى قسمين هما مستخدمون خارجيون ومستخدمون داخليون

¹ أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 50

² Bernard raffournier .les nourmes comptables internationales.economica.paris.1996.p15

³ يحي محمد أبو طالب ، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية ،شركة ناس للطباعة ،مصر ،2006،ص101.

⁴ سمير كامل محمد ووصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية -المدخل النظري-قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 26 .

⁵ أمين السيد احمد لطفي، إعداد مرجع سابق، ص (83-84)

1- مستخدمون خارجيون: وتضم كل من

- المساهمين- المستثمرين - المقرضون - الهيئات والجهات الحكومية
- أ - المساهمين: هدفهم من القوائم المالية هو الاطمئنان على استثماراتهم والتحقق من كفاءة الإدارة.
- ب - المستثمرين: إن القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة.
- ج - المقرضون: تشمل البنوك الموردون وحملة السندات، تساعدهم في تحديد المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها.
- د - الهيئات والجهات الحكومية: تحتاج الجهات الحكومية إلى المعلومات المالية للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم القروض وتمثل في وزارة الصناعة والتجارة مصلحة الدخل والزكاة

2- مستخدمون داخليون: تتمثل في الإدارة والموظفين

- أ- الإدارة: تساعد القوائم المالية الإدارة في تحديد ما إذا كانت تسير في الاتجاه الصحيح واتخاذ القرارات المتعلقة بتوسيع النشاط وتحديد مصادر التمويل المناسبة.
- ب- الموظفون: تساعدهم في تحديد تعويضاتهم

المطلب الثاني: النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من الطرق الأكثر شيوعاً لتحليل البيانات المالية، إذ يتم من خلاله تحليل تلك النسب ومقارنتها مع الفترات الزمنية السابقة أو مع الشركات الأخرى في نفس القطاع، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النسب المستخدمة في التحليل .

الفرع الأول- تعريف النسب المالية:

توجد هناك عدة تعريفات للنسب المالية نذكر منها ما يلي:

- أ- (علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة الى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة)¹.
- ب- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية².

¹ علاق فاطمة: دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014/2015، ص 13

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 127

ت- النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من اجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية بحيث تستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة¹.

ث- النسب المالية عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية احدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً

ج- النسب المالية عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية ولها أهمية كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، لذا يجب ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي وتعبّر عن نتائج ذات دلالة².

ح- تعبر النسب المالية عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية³، وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية⁴.

إن عملية الحكم على نتائج النسب تكون في شكل مقارنة سواء داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات مع مراعاة ما يلي:

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

- يجب اختيار أهم النسب المالية وتقادي النسب المتشابهة أو المتطابقة

- ربط النتائج المالية للمؤسسة بالنسب عند وجود انحرافات كبيرة من القيمة النموذجية لها.

الفرع الثاني - أنواع النسب المالية :

يوجد هناك العديد من النسب المالية نذكر منها ما يلي:

1- نسب السيولة: إن السيولة تعني مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها ونميز ثلاثة أنواع منها:

¹ aswath damodaram ,finance dentreprise theorie et pratique,2 edition ,nouveaux horizons ,paris,2006, p 153

2 - نعيم نمر داوود، التحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 45

3 - محمد عبد الحليم الخلاية، التحليل المالي، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2008، ص 40

4 - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007،

أ- نسبة السيولة العامة: هي عبارة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية¹:

● نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

● نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي عند حساب قيمتها لأنها أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، تكون هذه النسبة مقبولة عندما تساوي الواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل

● نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر هذه النسبة الأكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيتها

2- نسب النشاط:

تعتبر هذه النسب أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال. وتحسب هذه النسب كالتالي:

● معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

● معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

● معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

● متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة

● متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

5 نسب التوازن الهيكلي:

تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية²

1 - عاطف وليد: التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 88

2 - براهيم سليمان ودويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2014/2015، ص 55

1- نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة فهي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

- $\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

2- نسبة الاستقلالية المالية:

ان هذه النسبة تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

- $\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$

3- نسبة التمويل الدائم: هي عبارة عن صياغة أخرى لرأس المال، حيث تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية :

- $\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

3- نسب المردودية: وتقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- المردودية المالية RCP: أو مردودية الأموال الخاصة

تهتم المردودية المالية بالأنشطة الإجمالية للمؤسسة أي تدخل كافة العناصر والحركات المالية في مكوناتها، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية¹. ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

- $\text{المردودية المالية RCP} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$

2- الرافعة المالية: إن الهدف من حساب الأثر الرافعة المالية هو دراسة اثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، يمكن أن تكون للاستدانة اثر سلبي أو ايجابي على المردودية المالية وتحسب بالعلاقة التالية:

- $\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{المردودية المالية}}{\text{المردودية الاقتصادية}}$

1 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 281-290

الفرع الثالث: أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك عدة أسس للتحليل المالي نذكر منها:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

وجد هناك العديد من النسب المالية لذلك وجب تحديد الهدف من التحليل المالي، إلا أن هذا الهدف هو أمر صعب لاختلاف أهداف المؤسسة المراد تحقيقها، بالإضافة السبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي.

- بناء النسب المالية بطريقة منطقية: يتم الاعتماد في بنائها على ما يلي:

أ- بناء النسب المالية على أساس قيم مناسبة ومعدة على أسس معتمد عليها.

ب- بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية كنسبة الدخل الى الاستثمارات التي ساهمت في تكوينه.

ت- اختيار النسب الملائمة للتحليل.

ث- تحديد الحد الأدنى والأقصى لكل نسبة.

ج- يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى.

- التفسير السليم للنسب المالية: قام التفسير البدائي لمؤشرات النسب المالية على أساس تصنيف بنود القوائم المالية إلى أرقام جيدة وأرقام سيئة.

الفرع الرابع: مراحل تطور النسب المالية

توجد 06 مراحل لتطور النسب المالية

1- المرحلة الأولى: قبل سنة 1900

2- المرحلة الثانية: من 1900- 1919

3- المرحلة الثالثة: 1920 – 1929

4- المرحلة الرابعة: 1930- 1939

5- المرحلة الخامسة: 1940-1945

6- المرحلة السادسة: 1946- إلى غاية الآن

المرحلة الأولى: قبل سنة 1900:

لقد اقترن استخدام النسب المالية في الدراسات التمويلية في نهاية القرن 19 بتقدم الإدارة العلمية وبتطور التحليل الائتماني، وبالرغم من أن كلا العاملين كان لهما الأثر الواضح في تطور النسب المالية لان التحليل الائتماني كان له الفضل البارز في تطور استخدام النسب المالية. ففي سنة 1870 ابتدأت البنوك الأمريكية في طلب القوائم المالية للمقترضين قبل منحهم القروض.

وفي سنة 1890 أصبحت القوائم المالية ضمن مرفقات أي طلب اقتراض، حيث قام المسؤولين على الإقراض في البنوك بدراسة العلاقة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ومنه استخدمت نسبة التداول لأول مرة سنة 1891.

المرحلة الثانية: من 1900-1919:

تميزت هذه المرحلة بثلاث مميزات

- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت أكثر من نسبة مالية، ففي سنة 1905 نشرت عشر (10) نسب يمكن استخدامها في التحليل الائتماني.

- ظهور مؤشرات لبعض معايير النسب مثل معيار 1:2 فيما يتعلق بنسبة التداول مثلا.

- ظهور أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية لأغراض التحليل الائتماني والأغراض الإدارية (سنة 1919)، حيث قام المحلل المالي (الكسندر والي) بدراسة سبعة (07) نسب مختلفة لحوالي 981 شركة لفترة غير محددة، كانت النتيجة اختلاف واضح بين النسب المتعلقة بصناعة معينة أو منطقة معينة عن مثيلاتها لصناعات أخرى أو لنفس الصناعات لكن في مناطق أخرى.

وقد اعتبرت هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي ركزت على أهمية النسب المالية كمؤشرات لأوجه اختلاف معينة بين الشركات.

أما الدراسات المتعلقة بالنسب المالية للأغراض الإدارية فقد قامت شركة (دوبون) باستخدام مجموعة منها في صورة هرم لتحليل نتائج العمليات التي تقوم بها، وكانت نسبة العائد على رأس المال المستثمر هي قمة هذا الهرم فنتكون من نسب أخرى مثل معدلات الدوران ونسب الربح إلى المبيعات. لكن هذه الدراسة لم تحظ بالشهرة التي نالتها الدراسة السابقة.

المرحلة الثالثة: من 1920-1929

تميزت هذه المرحلة بتجميع البيانات الخاصة بالكثير من الشركات لأغراض إعداد النسب المالية، حيث قامت بحساب المتوسط الحسابي لنسب معينة، حيث قام احد الكتاب سنة 1925 بنشر دراسة عن إعداد واستخدام 40 نسبة، بالإضافة إلى ذلك قام البعض الآخر بإعداد مؤشر يتكون من

المتوسط الحسابي المرجح لبعض النسب عند تقييم المركز المالي للشركات، وكان معامل الترجيح المستخدم هو التقدير الشخصي الذي يراه المحلل لأهمية هذه النسبة.

المرحلة الرابعة: من 1930-1939

تميزت هذه المرحلة بانتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية، حيث ساعد ذلك على تأسيس هيئة الرقابة على السوق المالية الأمريكية التي قامت بنشر الكثير من النسب المالية المتعلقة بشركات مختلفة تنتمي إلى صناعات مختلفة. إلا أن هذه أهمية وجود هذه الهيئة كان من أجل تحسين نوعية البيانات المالية المنشورة وهذا ما أدى إلى تحسين نتائج التحليل المالي بالنسب.

المرحلة الخامسة: من 1940-1945

تميزت هذه المرحلة بتطور التحليل العلمي للنسب المالية، حيث اعتبرت الدراسات التي قام بها (MERWIN) عن تمويل الشركات الصغيرة في خمسة (5) أنشطة صناعية مختلفة بأنها أول دراسة في مجال القوة التنبؤية للنسب المالية.

المرحلة السادسة: من 1946- إلى الآن

شهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا في استخدام النسب المالية في عدة مجالات نلخصها على النحو التالي:

1- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لخدمة الإدارة أي أهمية استخدام العائد على رأس المال كأداة لتقييم أداء الشركات وتفسير نتائج نشاطها بدراسة مجموعة من النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

إضافة إلى ذلك ظهرت دراسات هادفة إلى التنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدامه كأداة لترشيد الأداء المستقبلي وذلك من خلال التخطيط ورسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق عائد معين على رأس المال المستثمر.

2- استخدام الحاسوب والأساليب الإحصائية في اختيار القوة التنبؤية للنسب المالية.

3- تميزت هذه الفترة بدراسة اثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها في النسب المالية. فعلى سبيل المثال اتضح أن النسب المالية الخاصة بمعدلات دوران المخزون تختلف علميا باختلاف طريقة تقييم البضاعة اعتمادا على السياسة المحاسبية المستخدمة.

الفرع الخامس: طبيعة النسب المالية وحدود استخدامها

إن مظهر النسب المالية كرقم رياضي يوحي أنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، لكن توجد هناك عوامل تحد من أهمية النسب المالية نذكر منها:

- 1- التحليل بالنسب ساكن وتصفوي في طبيعته أي أن النسب تفترض أن المشروع سيتوقف عن العمل وتقيس سيولته وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة وهي لحظة إعداد القوائم المالية.
- 2- النسب المالية منبثقة من بيانات القوائم المالية للتعبير عن العلاقات المالية.
- 3- إن النسب هي رقم بدون دلالة إلا إذا قورن بغيره، لذلك يجب استعمال المعايير المختلفة التي عليها مأخذها هي الأخرى.
- 4- صعوبة تحديد أسباب التغيير في النسبة بالسرعة المطلوبة، فقد يكون التغيير ناتجا عن احد الاحتمالات التالية:

- زيادة البسط وثبات المقام أو العكس
- تغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة
- تغير البسط والمقام بمقادير متفاوتة
- 5- عند استعمال النسب المالية لمقارنة مؤسسة بأخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار أية اختلافات في الأسس المحاسبية المعدة عليها ميزانيتي المؤسستين .

الفرع السادس: أهداف النسب المالية:

- لمعرفة أهداف النسب المالية يجب معرفة الشروط اللازمة لتحقيق الاستفادة منها نذكر منها ما يلي:
- وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة حتى يكون لها مدلولها.
 - لا بد أن يكون هناك ارتباط وثيق بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.
 - لا بد من وجود معيار سليم لقياس النسبة.
 - لا يمكن الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل المالي بل يجب ربطها بنسب أخرى.

الأهداف:

- تحديد نقاط القوة والضعف التي يجب معالجتها.
- المساعدة في تقييم أداء المؤسسة.
- المساعدة في التخطيط عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال دراسة اتجاهات النسب.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية

يعتبر التوازن المالي من المؤشرات المالية المهمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسات ، حيث يعرف التوازن بالحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كل الديون القصيرة الاجل أي التوازن بين الاصول الثابتة والأموال الدائمة

الفرع الأول: تعريف المؤشرات المالية

هي الإحصاءات التي توفر نظرة ثاقبة للصحة الاقتصادية ومدى سلامتها واستقرارها، بالإضافة إلى مراحل دورة الأعمال وحالة المستهلكين داخل الاقتصاد، أنهم يقودون ويظهرون من التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل واسع، ويشيرون إلى التغيرات الاقتصادية التي من الممكن أن تحدث وكيفية استخدامها في القرارات المالية والاستثمارية.
وتعرف أيضا:

تهدف المؤشرات المالية أي تقييم أداء الشركات تقييما موضوعيا لجوانب عديدة من جوانب نشاطها كقوتها وقابليتها لتحقيق الأرباح والعوائد على استثماراتها، بالإضافة إلى معرفة قدرتها على مواجهة التزاماتها المالية بشكل فعال، ومعرفة القيمة الحقيقية لأصولها المختلفة وحجم الديون المترتبة عليها وقابليتها على تفعيل موارد جديدة ومواجهة المشكلات الداخلية والخارجية وحلها.

الفرع الثاني: تصنيفات المؤشرات المالية

تصنف المؤشرات المالية إلى ما يلي:

- المؤشرات المالية الربحية
 - المؤشرات المالية للسيولة
 - المؤشرات المالية للنشاط
 - المؤشرات المالية الهيكلية
 - المؤشرات المالية للمبيعات وكفاءة الإدارة
- 1-المؤشرات المالية الربحية:**

تختلف معايير الربحية التي يمكننا من خلالها قياس ربحية سهم أو مؤسسة ما وتتكون هذه من المؤشرات التالية:

● نسبة تحقق إجمالي الأرباح المخططة = (إجمالي الربح المتحقق / إجمالي الربح المخطط) مضروب في مائة

يتم استخدام هذه المعادلة للدلالة على درجة تحقيق مستوى أعلى للأرباح المخططة

● نسبة تطور إجمالي الأرباح = (إجمالي الأرباح المتحققة للسنة الحالية / إجمالي الأرباح المتحققة للسنة السابقة) مضروب في مائة

يقيس هذا المؤشر نسبة الزيادة الحاصلة في حجم الأرباح في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة

● معدل عائد رأس المال = (الأرباح الإجمالية أو الصافية / رأس المال) مضروب في مائة.

هذا المؤشر يعكس معدل العائد على الأسهم الذي يحصل عليه المستثمر أو الأرباح المحققة لكل وحدة نقد من رأس المال المستثمر، وتعكس هذه المعادلة الربحية طويلة الأجل .

● معدل العائد على صافي الثروة = (الأرباح الإجمالية أو الصافية / صافي ثروة المالكين) مضروب في مائة.

إن هذا المؤشر يمثل بديلاً لمعدل العائد على رأس المال وهو أيضاً مؤشر للربحية طويلة الأجل، ويبين عائد استثمارات المالكين لشركة وأسهمها.

2- المؤشرات المالية للسيولة:

تعكس هذه المؤشرات السيولة وقدرة الوحدة الإنتاجية على مواجهة التزاماتها الجارية ومقدار السيولة الممكن التصرف بها لمواجهة هذه الالتزامات، وتقاس درجة السيولة من خلال مؤشرين هما:

● النسبة الجارية = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

إن هذا المؤشر يعكس نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية.

تشمل الأصول الجارية الخزين والأوراق المالية والمدينون والسيولة والمصاريف، حيث أن كل هذه الأصول أصول متداولة أي يمكن تحويلها إلى نقد سريع وبسهولة. فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر الدائنين لكن من وجهة نظر الإدارة قد لا يكون ذلك حكيماً.

● نسبة الأصول السريعة = الأصول الجارية - الخزين / الخصوم الجارية

هذا المعيار يعطي صورة أوضح عن وضع السيولة لدى الشركة .

3 - المؤشرات المالية للنشاط:

- بواسطة هذه المؤشرات نقيس كفاءة المؤسسة على إدارة الأصول الموجودة لديها، أي مدى قدرة الإدارة على توليد المبيعات استنادا على ما لديها من أصول.
- من بين مؤشرات هذا المجال نذكر:
- معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / صافي الأصول
 - يسمى أيضا معدل دوران رأس المال
 - معدل دوران صافي رأس المال الثابت = صافي المبيعات / صافي رأس المال الثابت
 - معدل دوران تشغيل رأس المال = صافي المبيعات / رأس المال التشغيل
 - إن ارتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة استغلال رأس المال التشغيلي بشكل جيد
 - معدل دوران الخزين = تكلفة السلع المباعة / معدل الخزين.

4 - المؤشرات المالية الهيكلية:

- إن هذه المؤشرات تبين هيكل الأصول والخصوم في المؤسسة بمعنى آخر العلاقة بين المصادر المختلفة لتمويل ونمط استخداماتها الحالية في الشركة.
- أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:
- نسبة الدين إلى الأصول
 - نسبة صافي رأس المال
 - نسبة صافي ثروة المالكين إلى الأصول الثابتة
 - نسبة الدين إلى حقوق المالكين
 - نسبة التوزيع الداخلي.

5 - المؤشرات المالية للمبيعات وكفاءة الإدارة:

- أهم هذه المؤشرات نذكر التالي:
- نسبة تحقق خطط المبيعات = (قيمة المبيعات المتحققة بالأسعار المخططة / قيمة المبيعات المخططة) مضروب في مائة
- يدل هذا المؤشر على مستوى تنفيذ خطة المبيعات، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما تعكس قدرة المؤسسة على تسويق الإنتاج وتنفيذ الخطة المرسومة.

نسبة تطور المبيعات = (قيمة مبيعات السنة الحالية / قيمة المبيعات للسنة السابقة) مضروب في مائة
يدل هذا المؤشر على تطور المبيعات خلال سنة معينة مقارنة بسنة سابقة معينة.

● معدل فترة التخزين للبضاعة الجاهزة = معدل قيمة خزير البضاعة الجاهزة خلال فترة معينة /
معدل قيمة المبيعات اليومية خلال الفترة الحالية.
يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مدى تراكم المخزون من الإنتاج التام ومدى وجود مشاكل تسويقية في
المنتجات الحالية.

● معدل تكلفة البيع والتوزيع = تكلفة المبيعات والتوزيع / صافي المبيعات

● كفاءة الإدارة = مصروفات الإدارة / صافي المبيعات

الفرع الثالث: التحليل باستعمال المؤشرات المالية

1- تحليل باستعمال رأس المال العامل

رأس المال العامل يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الصول قصيرة الأجل
ويقصد به الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال
الدائمة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير¹
ونميز أربعة أنواع من رأس المال العامل والمتمثلة في:²
أ- رأس المال العامل الصافي هو الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول
المتداولة

*من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ب- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة يحسب بالعلاقة

راس المال الاجنبي = إجمالي الديون الأجنبية

ج- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

د- راس المال العامل الاجمالي: هو مجموع عناصر الاصول ويحسب بالعلاقة

راس المال العامل الاجمالي = مجموع الاصول المتداولة

1 - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، عمان، 2012، ص 214

2- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 47، 46

- رأس المال العامل الصافي موجب (FR أكبر من 0) يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، حققت فائض مالي.

- رأس المال العامل الصافي معدوم (FR = 0) هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الاموال الثابتة فقط أما الاصول المتداولة تغطي عن طريق القروض القصيرة الاجل ، أي المؤسسة في وضعية صعبة .

- رأس المال العامل الصافي سالب (FR اقل من 0) هذه المؤسسة عجزت عن تمويل باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة وعليها تقليص استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية.

2- تحليل باستعمال الاحتياج في رأس المال العامل:

إن احتياجات رأس المال العامل هي رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الاجل، تعرف الاحتياجات في رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الأمثل أي الجزء من الاموال الدائمة الممول لجزء من الاصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي ويحسب بالعلاقة.

الاحتياج في رأس المال العامل = (الاصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الاجل - السلفات المصرفية)

3- تحليل باستعمال الخزينة:

الخزينة: خزينة المؤسسة هي مجموع الاموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال ، وتشمل صافي القيم الجاهزة إي ما تستطيع التصرف فيه فعلا وتحسب بإحدى العلاقتين التاليتين¹:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

او الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

من خلال المقارنة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل نجد ما يلي:

-الخزينة صفرية: هي الحالة المثلى للخزينة أي المؤسسة في وضعية توازن مالي اي رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل.

1 - ناصر دادى عدون ،مرجع سابق ،ص 51

- الخزينة موجبة: الموارد الدائمة أكبر من الاصول الثابتة اي فائض في راس المال العامل مقارنة بالاحتياج في راس المال العامل.

- الخزينة سالبة : راس المال العامل اقل من الاحتياج في راس المال العامل اي المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل ضمان استمرارية نشاطها.

خلاصة الفصل

إن التحليل المالي له دور في المساعدة على التنظيم والرقابة والتخطيط في المؤسسة بحيث يمدّها بالمعلومات المالية التي بواسطتها تبين الحالة المالية للمؤسسة ومدى تطورها مع الوقت او تراجعها، وبالتالي معرفة موقعها في السوق مقارنة مع المنافسين، حيث هذه المعلومات ترفع من كفاءتها الاقتصادية، والتحليل المالي هو أنجع وسيلة لتحليل الوضعية المالية لأي مؤسسة وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

الفصل الثاني:
دراسة حالة وحدة
المركب الصناعي
التجاري الحضنة المسييلة
(وحدة مطاحن الحضنة)

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إي القسم النظري الذي تناولنا في مبحثه الأول التحليل المالي والمبحث الثاني أدوات التحليل المالي، وسنتناول في القسم التطبيقي دراسة ميدانية لتحديد دور التحليل المالي في تحليل وتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال سنوات متعددة، حيث تم التطرق إلى مؤسسة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة (مؤسسة مطاحن الحضنة سابقا)، والذي سنتطرق فيه أيضا إلى عرض وتقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) وذلك من خلال التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة والتابع إلى الشركة الفرعية حبوب قسنطينة وإبراز مهام مصالحها وهيكلها التنظيمي.

المبحث الأول: البطاقة الفنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (مطاحن الحضنة)

بعد استقلال الجزائر بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس منه تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة

يعتبر المركب الصناعي التجاري بالمسيلة احد فروع شركة حبوب قسنطينة، ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكس).

وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في ما يلي:

1 – نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييرج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث

حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 1997.10.01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997.10.01 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997.10.01، تم رفعه في 1998.04.30 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج.

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

2- الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع

"« MOLINO »" مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار

يومية بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية

ب: 242.202.253.51 دج.

✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "« Golfito »"

"قول فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يومية بتكلفة إنجاز

إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

3- قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- قدرة الطحن: 4.000 قنطار/يومية من القمح الصلب

1.500/يومية من القمح اللين.

- قدرة الإنتاج: 2.560 قنطار/يومية من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص)

1.110 قنطار/يومية من الدقيق (دقيق خبز ب: 74% نسبة استخلاص).

- قدرة تخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار-قمح لين 62.500 قنطار).

- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.

- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي: السميد 199.283 قنطار،

الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.

رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017=2.938.000.000.58 دج

4- وظائف الشركة:

*الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيهية.....إلخ)

- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم.....إلخ)

- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير

الملفات التقنية.....إلخ)

*الوظيفة الإنتاجية: حيث تتمثل في الأدوار التالية:

أ - تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.

ب - بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفريضة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة

والكسكسي.....إلخ.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة

تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي :

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.

- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيتها.

- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.

- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.

-خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.

- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.

- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.

- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج، والتوزيع ، والاتصال.

- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

-سد حاجات المستهلك من مادتي السميد و الفريضة ومشتقاتهما.

- السعي وراء كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة):

يعتبر الهيكل التنظيمي للوحدة هو وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر و مصالح و فروع الشركة و سنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1 - الرئيس المدير العام:

المديرية العامة: يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة تتمثل مهامها في:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
 - التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر والأقسام الداخلية وينسق بينها.
 - يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم.
- وتشمل المديرية العامة:

1 - مراقبة التسيير : تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له، وله عدة مهام وهي:

- التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها.
 - هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه
 - إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية
 - تقدم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج .
- مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة و ممثليها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة، وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي " الهيكلية " للوحدة و تتوزع مهامه إلى النواحي التالية:
أولاً: قسم التنظيم والتسيير الداخلي – الهيكلية – للوحدة:

1 – الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2 – مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

3 – المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4 – المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

5 – مكتب مساعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال و التسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1 – مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1/1- مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم و الإنتاج .

2/1 – مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذه محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

ب- مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفريضة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

- كما أن هذه المصلحة تنفرع إلى ثلاث فروع:

- ا- فرع محاسبة المواد.
 - ب- فرع الطحن والإنتاج.
 - ت- فرع الشحن والتوظيف.
- ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج و ذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة و لهذا تعتبر من أهم المصالح.

3/1 – مصلحة الصيانة : ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بالآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا و تنفرع هذه المصلحة إلى:

- أ - فرع الإلكترونيات والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.
 - ب - فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.
- 4/1 – مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتنفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:
- ا- فرع استقبال وتخزين الحبوب.
 - ب- فرع تسيير مخزون الأكياس.
 - ت - فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2 – مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3 – مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1/3 – مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات و تنفرع هذه المصلحة إلى:

- ا - فرع المالية والصيدوق.

ب - فرع المحاسبة العامة.

ت - فرع محاسبا المبيعات.

ث - فرع المحاسبات.

2/3 – مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

ا - فرع تسيير المستخدمين.

ب - فرع الخدمات الاجتماعية.

3/3 – مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

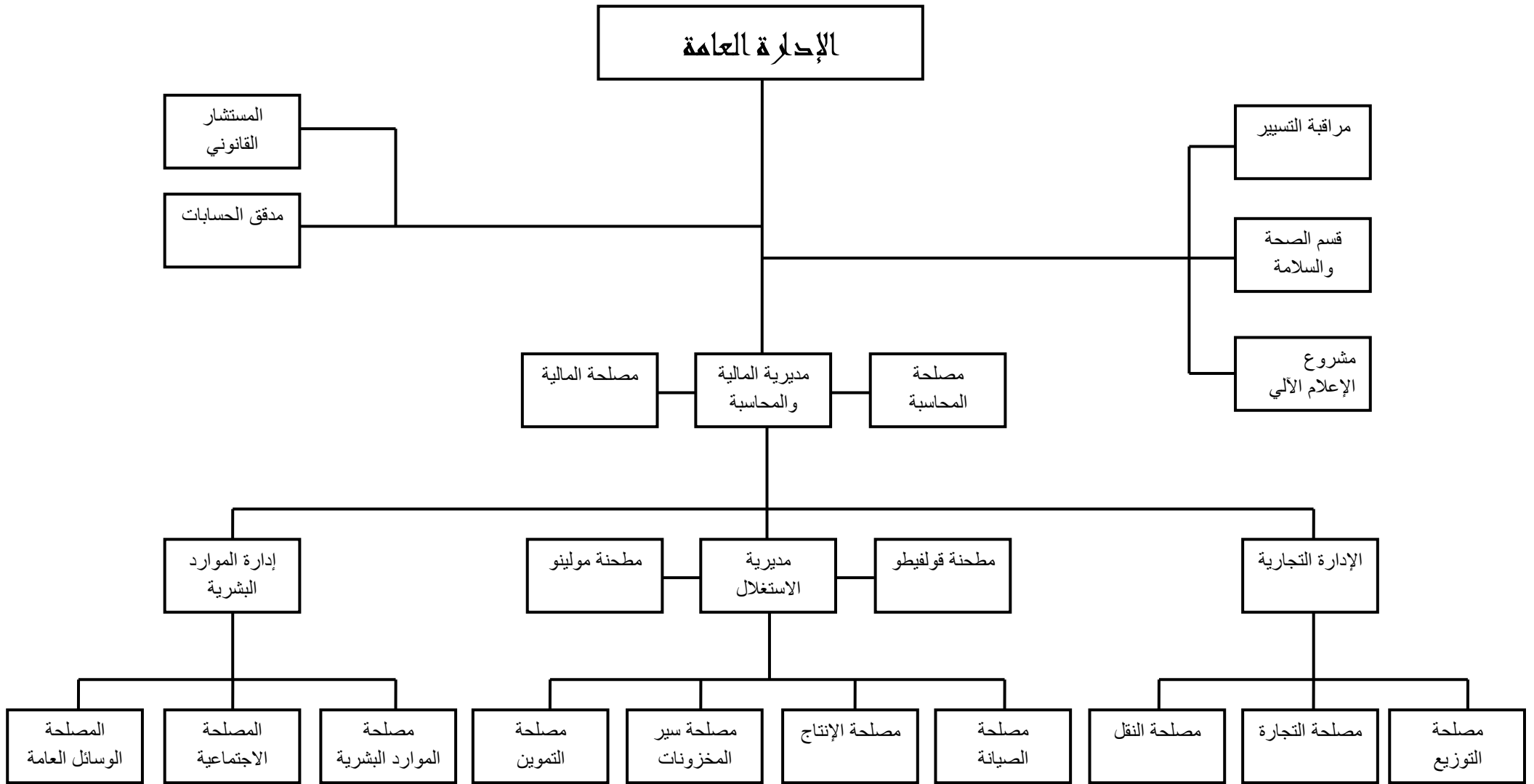
متابعة جميع الأشغال والتزميمات التابعة للوحدة.

المتابعة الميدانية للاستثمارات.

مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

والشكل التالي رقم (05) يوضح هذه المديریات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم: (05) مخطط الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة (مطاحن الحضنة المسيلة)



المصدر : ادارة الموارد البشرية بالمركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة)

المبحث الثاني: عرض القوائم وتحليل الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة 2019-2020

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

إن عرض القوائم المالية هو الذي يعطينا ويوضح لنا صورة المؤسسة، والتي من خلالها يتم التعرف على أداء المؤسسة من طرف المساهمين او المقرضين او اي طرف له علاقة بالمؤسسة، وعليه يتم عرض القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2019-2020.

أولاً: عرض الميزانية للفترة 2019-2020

- **جانب الاصول:** الجدول التالي رقم (02) يظهر جانب الأصول لميزانية مؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019 - 2020)

الوحدة : دج

البيان	2019	2020
أصول غير متداولة		
تثبيتات غير عينية		52 000.00
تثبيتات عينية	1 780 907 419.98	1 755 888 543.11
الأراضي	255 898 153.36	255 898 153.36
المباني	841 119 239.70	826 800 159.94
تثبيتات عينية أخرى	132 603 618.80	673 190 229.81
التثبيتات الجاري انجازها	53 450 738.43	
تثبيتات مالية		
المساهمات والديون الدائنة الأخرى		
السندات المثبتة الأخرى (مدة أكثر من 12 شهرا)		
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18 800.00	18 800.00
الضرائب المؤجلة على الأصول	14 823 434.75	16 094 490.24
مجموع الأصول غير المتداولة	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
أصول متداولة		
منتجات قيد التنفيذ	314 532 407.66	139 441 820.68
مخزون المواد الأولية واللوازم	193 194 375.00	20 831 159.22

13 289 038.29	23 989 418.74	منتجات نهائية قيد التنفيذ
105 321 623.17	97 348 613.92	مخزونات أخرى
		ديون واستخدامات مماثلة
66 518 895.67	24 210 505.04	الزبائن
		المجموعات والمشاركين
506 527.63	20 046.33	الضرائب وما يماثلها
15 514 494.95	25 039 534.23	مدينون آخرون
		ديون واستخدامات مماثلة
66 518 895.67	24 210 505.04	الزبائن
		المجموعات والمشاركين
506 527.63	20 046.33	الضرائب وما يماثلها
15 514 494.95	25 039 534.23	مدينون آخرون
		ديون أخرى واستخدامات مماثلة
		الموجودات وما يماثلها
		التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
1 108 406 978.54	758 285 166.85	الخزينة
1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	مجموع الأصول المتداولة
3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (01)

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة (11.88%) مقارنة مع السنة الماضية وهذا راجع للزيادة الملحوظة في بعض عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الزيادة في التثبيتات العينية الأخرى أربعة أضعاف مقارنة بالسنة الماضية، وكذلك بلغت نسبة الزيادة في الخزينة (46.17%)

جانب الخصوم: الجدول التالي رقم (03) يظهر جانب الخصوم لميزانية المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019 - 2020)

الوحدة : دج

2020	2019	البيان
		الأموال الخاصة
		رأس المال صادر
		التخصص النهائي للدولة في الأموال الخاصة
		مساهمات أخرى
		علاوة الاندماج
		الإقساط والاحتياطات – الاحتياطات الموجودة (1)
		إعادة التقييم
		فرق التكافؤ (1)
356 201 443.13	357 320 009.89	النتيجة الصافية – النتيجة الصافية حصة المجمع (1)
		أموال خاصة أخرى
		حصة الشركة الموحدة (1)
		حصة حقوق الأصلية (1)
2 251 903 643.85	2 210 690 162.80	روابط بين الوحدات
		علاوات واحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		النتيجة الصافية المجموعة 1
		تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء
		الروابط بين الوحدات
2 608 105 086.98	2 568 010 172.69	مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير متداولة
		سندات الخزينة
15 800 369.46	12 232 125.23	الضرائب المؤجلة على الخصوم
		ديون أخرى غير جارية
74 646 002.73	68 927 900.72	الدخل المخصص المؤجل
74 646 002.73	68 927 900.72	المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة
		مؤونات أخرى
90 446 372.19	81 160 025.95	مجموع الخصوم غير المتداولة
		الخصوم المتداولة
73 933 918.84	16 238 070.48	موردون والحسابات الملحقة
		عمليات المجموعة
366 892.00	332 543.00	ضرائب
329 590 280.81	305 547 241.15	ديون أخرى
329 891 091.65	322 117 854.63	مجموع الخصوم المتداولة
3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملحق رقم 02

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2020 عرفت ارتفاعاً بنسبة (4.41%) مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع إلى إجمالي الديون (ديون طويلة وقصيرة الأجل).

ثانياً: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة 2019-2020)

يعتبر جدول حسابات النتائج هو الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، والجدول الموالي رقم (04) يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019 - 2020)

الوحدة : دج

البيان	2019	2020
رقم الأعمال	2 952 703 193.07	3 253 289 448.16
مبيعات من البضائع	9 773 321.25	5 798 372.58
مبيعات من المنتجات التامة	2 917 287 339.82	3 224 482 751.59
مبيعات المنتجات ضمن المجموعة	22 231 500.00	21 285 800.00
أداء خدمات	2 902 215.20	1 057 524.79
مبيعات أخرى	508 816.80	664 999.20
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	2 361 185.65	-9 908 255.68
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال	1 211 731.45	
تنازلات بين الوحدات	57 105 832.30	92 549 338.70
إنتاج الفترة	3 013 381 942.47	3 335 930 531.18
مشتريات مستهلكة	-2 367 399 404.56	-2 590 916 654.95
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-26 089 764.66	-69 326 448.73
استهلاك الفترة	-2 393 489 169.22	-2 660 243 103.68
القيمة المضافة للاستغلال	619 892 773.25	675 687 427.50
أعباء المستخدمين	-207 951 255.16	-250 455 228.55
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة	-8 873 433.21	-5 532 370.54

419 699 228.41	403 068 084.88	الفائض الإجمالي للاستغلال
4 239 010.84	9 786 000.96	المنتجات العملياتية الأخرى
-529 000.31	- 41 794.88	الأعباء العملياتية الأخرى
-69 910 219.27	-54 702 997.39	مخصصات الإهلاكات
-5 718 102.01	-12 862 996.61	مخصصات المؤونات
10 372 176.96	12 849 400.87	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
358 153 694.62	358 095 697.83	نتيجة الاستغلال
344 937.25	1 015 339.48	نواتج مالية
		أعباء مالية
344 937.25	1 015 339.48	النتيجة المالية
358 498 631.87	359 111 037.31	النتيجة العادية قبل الضريبة (6 + 5)
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج المالية
-2 297 188.74		الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج المالية
3 350 886 656.23	3 037 032 683.78	مجموع نواتج النشاطات العادية
-2 994 685 213.10	-2 679 712 673.89	مجموع أعباء النشاطات العادية
356 201 443.13	357 320 009.89	النتيجة الصافية للنشاطات العادية
		العناصر الغير العادية (نواتج) للتوضيح
		العناصر الغير العادية (أعباء) للتوضيح
		النتيجة غير العادية
356 201 443.13	357 320 009.89	النتيجة الصافية للفترة

المصدر: من عداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، وهذا راجع لغياب النتيجة غير العادية لان هذه الأخيرة تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) او النقصان (-)

ثالثاً: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة)
مطاحن الحضنة (2019-2020)

- جانب الأصول:

- الجدول التالي رقم (05) يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

الوحدة د ج

النسبة % المئوية	2020	2019	البيان
	المبالغ : دج	المبالغ : دج	
62.24	1 772 053 833.35	1 849 200 393.16	الأصول الثابتة
	1 772 053 833.35	1 849 200 393.16	مجموع الأصول الثابتة
			الأصول المتداولة
10.58	139 441 820.68	314 532 407.66	قيم استغلال
1.66	82 539 918.25	49 270 085.60	قيم قابلة للتحقيق
25.52	1 108 406 978.54	758 285 166.85	قيم جاهزة
	1 330 388 717.47	1 122 087 660.11	مجموع الأصول المتداولة
	3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	مجموع الأصول

المصدر: من عداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

- جانب الخصوم : الجدول التالي رقم (06) يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة
المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

الوحدة د ج

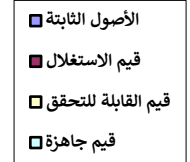
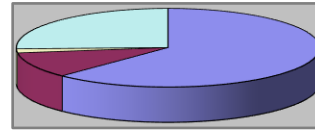
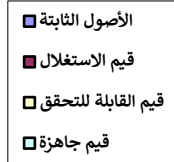
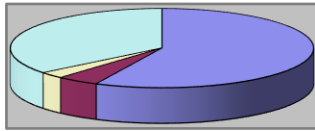
النسبة المئوية %	2020	2019	البيان
	المبالغ : دج	المبالغ : دج	
86.43	2 608 105 086.98	2 568 010 172.69	أموال خاصة
2.73	90 446 372.19	81 160 025.95	ديون طويلة الأجل
	2 698 551 459.17	2 649 170 198.64	مجموع الأموال الدائمة
10.84	403 891 091.65	322 117 854.63	ديون قصيرة الأجل
	3 102 442 550.82	2 971 288 053.27	مجموع الخصوم

المصدر: من عداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

• التمثيل البياني للميزانية: الشكل التالي رقم(06)يبين ذلك

سنة 2020

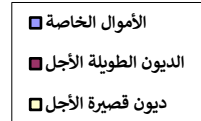
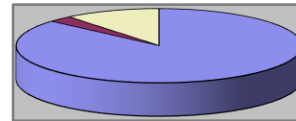
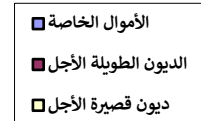
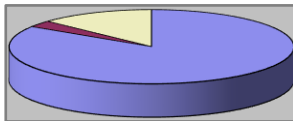
سنة 2019



سنة 2020

سنة 2019

جانب الخصوم (2020-2019)



سنة 2020

سنة 2019

- المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانية المالية

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2020-2019)

أولاً: التحليل باستعمال المؤشرات المالية

أ: باستعمال رأس المال العامل:

1- حساب رأس المال العامل (FR): إن رأس المال العامل هو مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، حيث يحسب بالعلاقة التالية الموضحة في الجدول رقم (06) الذي يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2020-2019) ويحسب بالعلاقة:

*من اعلي الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

*من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

الوحدة: دج

البيان	2019	2020
الأموال الدائمة	2 649 170 198.64	2 698 551 459.17
الأصول الثابتة	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
رأس المال العامل	799 969 805.48	926 497 625.82
الأصول المتداولة	1 122 087 660.11	1 330 388 717.47
الديون قصيرة الأجل	322 117 854.63	403 891 091.65
رأس المال العامل	799 969 805.48	926 497 625.82

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020) موجبا حيث سجل ارتفاع في سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة 2019 أي بنسبة 15.81% ويرجع ذلك إلى زيادة في الاستدانة في المدى القصير، رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن رأس المال العامل موجب) وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها القصيرة الأجل.

2- أنواع رأس المال العامل: الجدول التالي رقم (07) يبين أنواع رأس المال العامل:

- رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي، رأس المال العامل الإجمالي

الوحدة: دج

البيان	2019	2020
الأموال الخاصة	2 568 010 172.69	2 608 105 086.98
- الأصول الثابتة	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
رأس المال العامل الخاص	718 809 779.53	836 051 253.63
ديون طويلة الأجل	81 160 025.95	90 446 372.19
- ديون قصيرة الأجل	322 117 854.63	403 891 091.65
رأس المال العامل الأجنبي	403 277 880.58	494 337 463.84
مجموع الأصول	1 122 087 660,11	1 330 388 717,47
رأس المال العامل الإجمالي	1 122 087 660,11	1 330 388 717,47

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

التحليل:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

- نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجب خلال الفترة 2019 و2020 مع ملاحظة زيادة في قيمته وهذا راجع لزيادة الأموال الخاصة. بالإضافة إلى ذلك فهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى أي حققت فائض مالي.

- رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال الفترة 2019-2020 مع زيادة قيمته في السنة 2020 مقارنة بالسنة 2019 وهذا بسبب زيادة الديون.

- نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي خلال سنة 2019 و2020 موجب.

ب - باستعمال الاحتياج في رأس المال العامل:

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم استغلال - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

أي: احتياجات الدورة = أصول متداولة - قيم جاهزة

موارد الدورة = ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

- والجدول التالي رقم (08) يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

الوحدة: دج

البيان	2019	2020
قيم استغلال	363 802 493.26	221 981 738.93
قيم قابلة للتحقق	49 270 085.60	82 539 718.25
ديون قصيرة الأجل	322 117 854.63	403 891 091.65
احتياجات رأس المال العامل	41 684 638.63	-181 908 358.4

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل في سنة 2019 كانت موجبة (41 684 638.63)، أما سنة 2020 فكانت سالبة (-181 908 358.4) وهذا راجع للنقصان في التمويل

ج - باستعمال الخزينة: من خلال الجدول التالي رقم (09) يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

الوحدة: دج

البيان	2019	2020
رأس المال العامل	799 969 805.48	926 497 625.82
احتياجات رأس المال العامل	41 684 638.63	-181 909 352.72
الخزينة	758 285 166.8	1 108 406 978.54

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة كانت موجبة خلال السنتين الا انها زادت بنسبة (46%) وهذا راجع للزيادة في القيم الجاهزة للمؤسسة.

ثانياً: التحليل باستعمال النسب المالية.

1- نسب السيولة: نميز 03 أنواع من نسب السيولة

الجدول التالي رقم (10) يبين نسب السيولة لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة

(مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

البيان	2019	2020
نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل	1 122 087 660.11	1 330 388 717.47
	322 117 854.63	403 891 091.65
	3.48	3.29
نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة- المخزون)/ديون قصيرة الأجل	807 555 252.45	1 190 946 894.79
	322 117 854.63	403 891 091.65
	2.5	2.94
نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	758 285 166.85	1 108 406 978.54
	322 117 854.63	403 891 091.65
	2.35	2.74

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على القوائم المالية.

التحليل:

نسبة السيولة العامة: نلاحظ من الجدول أعلاه إن الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة وكانت النسبة خلال فترة الدراسة هي 3.48 لسنة 2019 و3.29 لسنة 2020، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أفضل.

نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد وهذا يفسر بأن القيم الجاهزة تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم الجاهزة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة وكانت النسبة خلال فترة الدراسة هي 2.35 لسنة 2019 و2.74 لسنة 2020 أي أكبر من 1

2- نسب النشاط: تعتبر هذه النسب مهمة لأنها توضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم

الأعمال, ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي رقم (11) الذي يبين نسب النشاط لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020)

الوحدة: دج

البيان	2019	2020
معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الاعمال / مجموع الأصول	2 952 703 193.07	3 253 289 448.16
	2 971 288 053.27	3 102 442 550.82
	0.99 مرة	1.04 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال / الأصول الثابتة	2 952 703 193.07	3 253 289 448.16
	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
	1.59 مرة	1.83 مرة
متوسط فترة التحصيل = (العملاء / رقم الاعمال) 360 X	24 210 505.14	66 518 895.67
	2 952 703 193.07	3 253 289 448.16
	2.95 يوم	7.36 يوم
معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال / الأصول المتداولة	2 952 703 193.07	3 253 289 448.16
	1 122 087 660.11	1 330 388 717.47
	2.63	2.44

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية.

التحليل:

معدل دوران إجمالي الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران إجمالي الأصول قد ارتفع في سنة 2020 (1.04) مقارنة بسنة 2019 (0.99) وهذا معدل مرتفع مقارنة بالسنة الماضية.

معدل دوران الأصول الثابتة: من خلال الجدول أعلاه يظهر أن معدل دوران الأصول الثابتة ازداد خلال سنة 2020 (1.83) مقارنة مع سنة 2019 (1.59) وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

متوسط فترة التحصيل: نلاحظ من خلا الجدول إن فترة التحصيل زادت في سنة 2020 (7.36 يوم) مقارنة بسنة 2019 (2.95 يوم) أي يجب اتباع سياسة من اجل التحصيل في أقل مدة ممكنة وذلك بوضع تسهيلات للعملاء.

3- نسب المردودية:

والجدول التالي رقم (12) يبين أهم نسب المردودية لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2020-2019).
الوحدة: دج

البيان	2019	2020
المردودية المالية =نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	357 320 009.89	356 201 443.13
	2 568 010 172.69	2 608 105 086.98
	0.13	0.13
المردودية الاقتصادية =نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	357 320 009.89	356 201 443.13
	2 971 288 053.27	3 102 442 550.82
	0.12	0.11
الرافعة المالية =المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	0.13	0.13
	0.12	0.11
	0.01	0.02

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية

التحليل: المردودية المالية: من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية ثابتة وهي 0.13 لكلا السنتين 2019 و 2020 لذلك يجب زيادة الأموال الخاصة المردودية الاقتصادية : من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة انخفضت في سنة 2020 (0.11) مقارنة بسنة 2019 (0.12) وهذا بسبب زيادة الديون قصيرة الأجل الرافعة المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الرافعة المالية ارتفعت من سنة 2020 (0.02) مقارنة بسنة 2019 (0.01).

4-نسب التوازن الهيكلي: الجدول التالي رقم (13) يبين أهم نسب التوازن الهيكلي لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) للفترة (2019-2020) .

البيان	2019	2020
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	2 649 170 198.64	2 698 551 459.17
	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
	1.43	1.52
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	2 568 010 172.69	2 608 105 086.98
	1 849 200 393.16	1 772 053 833.35
	1.38	1.47
الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	2 971 288 053.27	2 608 105 086.98
	2 971 288 053.27	3 102 442 550.82
	0.86	0.84

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية.

التحليل

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم زادت في سنة 2020 (1.47) مقارنة بسنة 2019 (1.43) وهذا بسبب انخفاض الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الذاتي زادت في سنة 2020 (1.52) مقارنة بسنة 2019 (1.43) وهذا بسبب انخفاض الأموال الخاصة.

الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية قد انخفضت في سنة 2020 (0.84) مقارنة بسنة 2019 (0.86) وهذا بسبب زيادة ديون قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذه الفصل التطرق إلى الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، فقمنا بإعطاء بطاقة فنية عن المؤسسة خلال تعريفها وأهدافها والهيكل التنظيمي لها. ثم قمنا يعرض الميزانية المالية وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة لنا من طرف إدارة المالية والمحاسبة للمؤسسة.

ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوصفة المالية للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل والمتمثلة في النسب المالية ومؤثرات التوازن، يمكننا القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي في فترة الدراسة من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، وعليه يمكن القول أن المؤسسة في مسار صحيح وذلك من خلال النتائج المحققة.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً وهاماً، والذي يمكن من خلاله مواضبة نشاط المؤسسة عن طريق دراسة وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، من أجل الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة، ويمر التحليل المالي بعدة مراحل متسلسلة تتمثل في تصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية، ثم المقارنة بين عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي بغية معرفة العلاقة التي بينها، وبعدها الحكم على المركز المالي للمؤسسة، كما أنه يهدف إلى التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءة إدارتها، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التحليل المالي التي تساعد في دراسة وتحليل القوائم المالية.

ومن خلال إنجاز هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية

نوجزها فيما يلي:

- النتائج النظرية:

* يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لإنجاز القرارات المالية وترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

* تساعد أدوات التحليل المالي المؤسسة على معرفة الوضعية المالية لها وذلك من خلال اكتشاف نقاط الضعف لتفاديها وتقويمها ونقاط القوة لتعزيزها وتدعيمها.

- النتائج الميدانية:

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى المركب الصناعي التجاري بالمسيلة (مطاحن الحضنة) استخدمنا بعض النتائج التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

* نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي وهذا يدل على أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال سنة 2020 سالبة وهذا ما يفسر أن هناك موارد مالية قصيرة الأجل فائقة وغير مشغلة دورة الاستغلال.

* نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة إلا أنها تحتفظ بنقدية مبالغ فيها ولم تقم بتوظيفها.

* بالنسبة للسيولة في المؤسسة، المؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال فترة الدراسة وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف الأنشطة وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون أي صعوبات.

* نلاحظ أن نسبة الاستغلال المالية مرتفعة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة لها مصادر ذاتية قادرة على تمويل استشارتها.

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسة في وضعية جيدة تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

قائمة المراجع:

1-الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 2- أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 3- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.
- 4- أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الإدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 6- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 7- خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
- 8- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي، ج 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 9- عدنان تاية النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 10- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 11- محمد مطر، التحليل المالي الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2000،
- 12- سعود العامري، عبد الستار صباح، الإدارة المالية: أطر نظرية وعملية، ط 3، دار وائل للنشر، عمان 2007.
- 13- مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زياد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 14- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.
- 15- شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهراني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

- 16- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: التمويل، الاستثمار، التخطيط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- 17- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 18- طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها (حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31 الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008).
- 19- سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000.
- 20- رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
- 21- يحيى محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
- 22- سمير كامل محمد ووصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية - المدخل النظري-قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 23- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 24- - نعيم نمر داوود، التحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
- 25- محمد عبد الحليم الخالية، التحليل المالي، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2008.
- 26- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 27- عاطف وليد: التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 28- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 29 - محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
- 30- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث : طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، عمان، 2012.
- 31- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

32- وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

33- وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى (منهج علمى وعملى متكامل)، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

34- يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

2- الكتب باللغة الأجنبية:

- aswath damodaram ,finance dentreprise theorie et pratique,2 edition ,nouveaux horisons ,paris,2006, p 153

- Bernard raffournier ,les nourmes

comptablesnternationals,economica,paris.,1996,p15.

المذكرات باللغة العربية:

1-برابح سليمان ودويدي براهيم، التحليل المالى ودوره فى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014 ، ص 55

2-تيطراوي محمد وخذون مداني، دور التحليل المالى فى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة المسيلة، 2017/2016 .

3-علاق فاطمة: دور التحليل المالى فى تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

4- محمد الصالح عواشرية، التحليل المالى، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، سعد دحلب، البلية، 2005.

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 858 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 264 747 341,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	1 900 979 782,66	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,95	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	2 229 981 381,61	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 335 930 531,18	3 013 381 942,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		675 687 427,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		419 699 828,41	403 068 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 153 694,62	358 095 697,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 498 631,87	359 111 037,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 350 886 656,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 994 685 213,10	-2 679 712 673,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 201 443,13	357 320 009,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		356 201 443,13	357 320 009,89



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): برياتش النواربي المولود(ة) بتاريخ: 1980 بـ: الدهاهنة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أوريس) رقم: 994101 الصادرة بتاريخ: 2015/12/01 عن: دائرة مقرة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: التسيير المالي للمؤسسات خلال السنة الجامعية: 2015/2016
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التحليل المالي في تنشيط الأعمال الواعدة
المالية للمؤسسات - دراسة ميدانية لمؤسسة المكونب الصناعي
القياريب الحضنة بالمسيلة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2016/06/22

التوقيع و البصمة

C. Beyf


تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

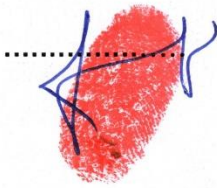
أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) * حفاف الجيجور المولود(ة) بتاريخ: 1980/09/17 ب: أولاد علي لقيان
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.و.س.) رقم: 201605378 الصادرة بتاريخ: 2019/02/02 عن: (بوسو)
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم التسيير تخصص: التسيير المالي للوحدات خلال السنة الجامعية: 2022/2021
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور المحاسب المالي في تنمية المؤسسة الصناعية الكالنج
للوحدات دراسة حالة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة
(بملاحظة الفته) (2020-2019)

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/06

التوقيع و البصمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ